الأهرام

مواجهة مع الدكتور فتحى سرور

حول الصحافة والغياب والانتخابات

د. فتحى سرور

الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية.. وإذا كنا نتفق فى أمور كثيرة مع الدكتور سرور، فلابد أن تكون هناك أيضا نقاط خلاف، ومن الطبيعى أن تكون أول نقطة خلاف هى غياب الأعضاء، وهى القضية التى يرى الدكتور سرور أنه لا يجوز إعطاؤها اكبر من حجمها أو تهويلها، بينما الواقع يؤكد أنها سبب رئيسى لانخفاض أسهم هذا المجلس لدى الرأى العام، وربما لو لم يكن هناك غياب مستمر ومتكرر للنواب لكان الوضع اختلف فى تقويم اداء مجلس الشعب الحالى والذى يعد عمدته للرحيل.

حوار اجراه

شريف العبد

التقيت بالدكتور فتحى سرور وناقشنا قضية الغياب التى مازالت تفرض نفسها كما تطرقنا لقضايا اخرى وكان هذا الحوار:

ليست غاضبا

■ قلت للدكتور سرور أن الصحافة لم تهول من غياب نواب الشعب لكنها أيضا يجب ألا تهون منها فهى ظاهرة بالفعل ويتحدث عنها المواطن ويأسف لها، وهى صورة تسىء الى المجلس، والدليل أنك تغضب وتنفعل كما اشرنا كلما وجدت القاعة خالية.

■■ يجيب الدكتور سرور بهدوء: إننى إذا كنت اغضب بالفعل فسرعان ما يزول هذا الغضب وهذه هى طبيعتى حيث غضبى لا يمتد ولا يستغرق سوى لحظات محدودة، وإذا حدث غضب لفترات نتيجة الغياب فهذا مرجعه يكون فى حرصى على ان أرى الجلسة ممتلئة بالنواب حتى يصدر القرار من المجلس بعد مشاركة واسعة من اغلبية النواب.. وإننى اقول ان حضور النواب الجلسة هو التزام فى مواجهة الشعب، فالنائب ممثل للأمة كلها تحت قبة البرلمان وغيابه عن حضور الجلسات يمثل إخلالا بهذا الالتزام، وقد يكون للنائب عذره فى هذا الغياب لسبب أو لآخر إلا انه فى حالة التكرار يصبح الأمر مختلفا..

ممتلئة ما كان قد غادر القاعة وما كان هذا الموقف ظهر من جانبك تجاه هذا المصور

■ سألت الدكتور سرور.. وهل أنت مسئول عن غياب النواب، وإذا لم تكن مسئولا فمن المسئول إذن؟

■■ كل نائب مسئول عن نفسه ومسئول أمام الجماهير التى اعطته اصواتها..

■ لكنك فى إطار سيناريو غياب النواب انفعلت رغم انك لست مسئولا عن غيابهم وقلت عبارة لم تلق قبولا من الرأى العام، وهى أن التصوير ممنوع فى كل برلمانات العالم، وكأنك اردت أن تمنعه ايضا فى مجلس الشعب، كما انك أصدرت أوامرك لاخراج مصور من القاعة لا لشىء سوى انه التقط صورة للقاعة وهى خالية، بينما لو كان فعل نفس الشىء والقاعة

■■ يجيب الدكتور سرور على الفور: هناك فارق بين الحضور فى قاعة الجلسة وبين متابعة الجلسة من الأماكن المخصصة للصحفيين، فالجلسة علنية ويمكن لأى مصور أن يلتقط ما يشاء من الصور من الأماكن المخصصة للصحافة وليس لاحد كائنا من كان طبقا للائحة المجلس أن يدخل القاعة إلا بموافقة رئيس المجلس، وإذا كان يوجد مصورون يدخلون القاعة فهذا يتم على سبيل التسامح وليس على سبيل الحق، وهذا التسامح له حدوده فلا يجوز التصوير بأى حال من الأحوال إلا بعد بدء الجلسة حيث تتقرر العلانية، أما قبل الجلسة فإن القاعة تعتبر مكانا خاصا له حرمته ولايدخله غير الاعضاء ومن اذن لهم بذلك قانونا، ومن ثم فإن التصوير غير جائز إلا بإذن صاحب الشأن وهو رئيس المجلس وبشرط أن يتم ذلك بعد بدء الجلسة.

■ سألته وما الذى ارتكبه هذا المصور وهو زميل مهنة حتى يكون جزاؤه هو الخروج جبريا من القاعة؟

■■ يجيب الدكتور سرور.. أن الذى حدث فى هذه الواقعة أننى دخلت الجلسة فلم أجد نسبة حضور كافية ففضلت الجلوس مع النواب بدلا من العودة الى مكتبى، وتعمدت الحديث من الميكروفون بأن الجلسة خاوية لكى يسمعنى من يجلسون فى البهو الفرعونى، وفى اللجان أيضا وبعد لحظات حضر عدد كبير من النواب إلا أنه قبل ذلك هم مصور جريدة الوفد بالتصوير فاشرت له بيدى لكى يمتنع عن التصوير، لكنه اصر وصوب الكاميرا للتصوير فلم أجد مناصا من أن اصدر أمرا بخروجه من القاعة لأنه كما قلت ليس له حق فى الوجود داخل القاعة إلا على سبيل التسامح، وأيضا هذا التسامح مشروط ببدء الجلسة إلا أن هذا المصور تعاظم إصراره على التصوير قبل الجلسة رغم تحذيرى له، وعلى أى حال فإننى اقدر كل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

حوار اجراه

شريف العبد

التقدير المحررين البرلمانيين داخل المجلس وايضا المصورين، فإن دورهم المتميز هو الذى يكفل العلانية بافضل صورة.

ويضيف الدكتور سرور.. انه من المعروف وفقا للتقاليد الصحفية انه يمكن أن يطلب من الصحفى عدم نشر قول معين فيلتزم بذلك فما بال الامر عند التصوير إذا ما طلب من المصور عدم التصوير فى لحظة معينة.. إننى اقدر دور هذا المصور وحرصه الصحفى لكنى فى الوقت نفسه رجل قانون وحريص على هيبة المجلس والالتزام باللائحة.

■ واساله.. لو كانت القاعة مليئة بالنواب هل كان هذا المصور يلقى نفس المصير؟

■■ يجيب.. صدقنى إذا كانت مليئة أو خالية الامر يستوى وكونها مليئة لا يغير من طلبى وتمسكى واصرارى على عدم التصوير إلا حينما تبدأ الجلسة.. وإننى هنا اطبق اللائحة، وعلينا أن نتفق فى هذا الأمر، فالتصوير قبل بدء الجلسة غير مرغوب فيه، وقد كنت جالسا مع النواب بصفة ودية وليست رسمية الى ان تبدأ الجلسة، ومن حقى أن ارفض تصويرى مع النواب فى هذا الوقت، ولو التقطت لى صورة حتى مع امتلاء القاعة فكنت هنا ساتمسك بان يغادر المصور القاعة مادامت الجلسة لم تبدأ..

■ سالت الدكتور سرور.. معنى ذلك أن كاميرات التليفزيون ايضا والمحررين البرلمانيين لايبدأون عملهم إلا بعد بدء الجلسة.. ما اعلمه أن قنوات تليفزيونية قررت تغطية الجلسات بصورة اشمل فهل نجيء بعد ذلك ونقول ان الكاميرات تظل ساكنة هامدة ولاتتحرك إلا عندما تبدأ الجلسة، ونقول ايضا ان الوضع نفسه ينطبق علينا نحن المحررين البرلمانيين؟

■■ أجاب الدكتور سرور بحسم ... نعم الكاميرات ليس لها أن تبدأ عملها إلا بعد بدء الجلسة، وعندما تبدأ الجلسة لها أن تصور كيفما تشاء وخلاف ذلك غير جائز، حيث لم تتقرر العلانية فلا يجوز التصوير ولا يجوز البث التليفزيونى

■ واسال الدكتور سرور.. لوقلنا أن نائبا تشاجر مع نائب آخر داخل القاعة وتشابك كل منهما بالايدى مع الآخر وهو أمر وارد فهل مطلوب منا نحن المحررين البرلمانيين أن نظل مجرد متفرجين ومكتوفى الايدى دون تغطية هذه الواقعة وتحليلها وبحث خلفياتها ومسبباتها هل نظل فى اماكننا ولا نتحرك لمجرد أن الجلسة لم تبدأ؟!

■■ يجيب الدكتور سرور.. المحرر البرلمانى موقعة يختلف فالصحافة من حقها أن تحصل على المعلومات باية وسيلة ومن أى مصدر..

دورة مبتورة

تركنا قضية الصحافة والتصوير والغياب وانتقلنا على وجه السرعة إلى تناول قضايا أخرى وسالت الدكتور سرور عن الدورة البرلمانية الحالية باعتبارها الاخيرة، وان هناك احساسا بانها ستكون دورة مبتورة حتى يتسنى للنواب الاستعداد للانتخابات.. وما يترتب على ذلك من تعذر اقرار قوانين جماهيرية ينتظرها الراى العام بشغف؟

■ يجيب قائلا.. انا عندى دستور ينص على أن الحد الادنى للدورة هو سبعة شهور والدولة حريصة على احترام الدستور، ولا اعترف بكلمة مبتورة ووصف الدورة بها.. والقوانين الهامة الجماهيرية لابد أن تناقش لتاثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسوف تكون مصادر الاولوية هوالهدف ولايعنى عدم مناقشة مشروعات قوانين هامة معينة ان ذلك يعنى إهمالا او تقصيرا من المجلس وإنما هناك تشريعات ما زالت محل دراسة من جانب الحكومة نظرا لاهميتها كما أن مشروعات اخرى اولى بالنظر عن غيرها، وبالتالى هى التى ستاخذ مكانها فى هذه الدورة.

■ سالته.. قانون الاحوال الشخصية اخذ طريقه سريعا إلى البرلمان رغم أنه يحتاج ايضا إلى دراسة متمهلة من الحكومة إلا ان هذا القانون يبدو امام الراى العام وكان النية تتجه إلى سرعة إقرارد بينما قوانين اخرى تدرس منذ سنوات امتدت ومازالت الحكومة تواصل دراستها؟..

■■ يجيب.. إننا لا نتعجل فى اقرار اى قوانين وليس صحيحا أن تكون هناك اى نية للتسرع فى نظر الاحوال الشخصية او غيره.. ولكن هذا القانون مهم ويتعلق باستقرار الاسرة المصرية إلا ان هذا لايمنع من القول انه سياخذ نصيبه كاملا من المناقشة المتانية .. واكرر لا توجد عجلة فى نظره .. وسوف نحرص فى مناقشتنا على تاكيد حقوق الزوجة والزوج معا، وان ينال كل من الطرفين حقه دون انتقاص ولابد ايضا من ضمان عدم وجود تعسف من جانب اى طرف

الاشراف القضائى

■■ سالته.. ماصحة ما نسب إليك من قولك انه تعذر تحقيق الاشراف القضائى على الانتخابات؟..

■■ قال .. يحزننى انه فى بعض الاحيان يحدث تحريف لما أقوله.. ويبدو أن عباراتى القانونية قد يفهمها بعض السامعين بمعان تختلف عن مدلولها القانونى.. ما قلته فى احدى الندوات هو أن الاشراف القضائى على الانتخابات يمكن أن يتحقق رغم تعذر رئاسة جميع اللجان الفرعية بواسطة رجال الهيئات القضائية، ويبدو انه حدث خلط لدى البعض بين كلمة رئاسة اللجان الفرعية والاشراف القضائى وظنوا أنى اقول ان هناك تعذرا فى هذا الاشراف القضائى.. ومع الاسف فوجئت بعد ذلك ببعض الاقلام تعلق على تصريحات مغلوطة وكان هذه الاقلام وجدت ضالتها ونسى اصحابها أن من يناقشونه استاذ قانون له مؤلفاته فى الحقوق والحريات..

■ اسال الدكتور سرور.. لقد احتفلت بالعالم زويل.. الم تكن تتمنى ان يكون داخل قاعةمجلس الشعب عدد من النواب مثل زويل والا تتفق معى على أن العلماء عددهم متواضع جدا، فى مجلس الشعب فى وقت نتحدث فيه عن عصر التكنولوجيا؟

■■ واجاب.. نواب الشعب سياسيون ويجب ان تكون لديهم القدرة على تمثيل الشعب .. لكن هذا لايمنع ان تكون لديهم المعلومات الكافية لتفهم المسائل المختلفة، وعن العلماء هناك اتجاه من جانبهم بالابتعاد عن السياسة لانها تكبد صاحبها الكثير من المشاكل خاصه من حيث النقد والتجريح لكننا ننادى علماء مصر بالا يتخلوا عن دورهم العام وانيرشحوا انفسهم للحصول على اكبر شرف وهو تمثيل الشعب والا يتركوا الساحة خاوية لأن مصلحة مصر اولا واخيرا تتطلب وجودهم تحت القبة ليسهموا بعلمهم فى حل قضايا الجماهير

قضايا الفساد

هناك قضايا فساد يتحدث عنها الراى العام ولكنها لاتطرح فى مجلس الشعب بنفس درجة إهتمام الراى العام بها. وهل مطلوب من المجلس أن ينتظر الحكومة أم يبادر من نفسه بملاحقة مثل هذه القضايا ومحاصرتها؟

●● يجيب قائلا: المجلس لا توجد له حدود ففى سلطة الرقابة لن يتردد فى كشف النقاب عن اى قضية فساد تعرض عليه حيث انه لااحد فوق القانون ونحن لا ننتظر اشارة البدء من الحكومة لملاحقة قضايا الفساد فالحكومة تخضع لرقابة المجلس..

■ واساله ما توقعاتك للانتخابات القادمة؟

■■ ويجيب اتوقع فيها مزيدا من الوجوه الشابة ومزيدا من المنافسة بين القوى السياسية المختلفة، وأتمنى أن أجد تمثيلا افضل لكل من المعارضة والاقباط والمراة..

انتهى الحوار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية